الأخبار
al-akhbar

أهالي المفقودين: بين مرسوم سريع وقانون بطيء!

مجتمع | زينب مرعي | السبت ٢١ تموز ٢٠١٢

أنجزت الوزارة مشروع المرسوم من دون أن تأخذ مشروع القانون في الاعتبار (أرشيف ــ هيثم الموسوي)

الالتفاتة الأولى من الدولة ناحية أهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان ليست على قدر التوقّعات ولا على قدر عقود الانتظار. وزير العدل شكيب قرطباوي يطرح مشروع مرسوم مقابل مشروع القانون الذي تقدّمت به اللّجان الأهليّة.
هو «الأسرع»، لكنه ليس الأجدى بالنسبة إلى الأهالي

بعد مضيّ أكثر من عشرين عاماً على وضع الحرب الأهليّة اللبنانية أوزارها، لا يزال أهالي المفقودين يبحثون عن أولادهم وعن التفاتة من الدولة أيضاً. أخيراً، تقدّم وزير العدل شكيب قرطباوي بخطوة الدولة الأولى باتجاه أهالي المفقودين، لكن من دون أن يكمل واجبه حتى النهاية.
خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته أمس في نقابة الصحافة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان مع لجنة أهالي المعتقلين في السجون السوريّة، بالإضافة إلى لجنة دعم المعتقلين والمنفيّين اللبنانيين (سوليد) ووكيلهم المحامي نزار صاغية، قالت رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان وداد حلواني إنّ قرطباوي هو وزير العدل الوحيد الذي زار خيمة اعتصام الأهالي واجتمع بهم ثلاث مرّات. إلا أنّه لم يتمسّك بمشروع القانون الذي تقدّمت به اللّجان الممثلة لعائلات الضحايا وأنجز بمشاركتها.

في المقابل، تقدّم قرطباوي بما ارتأى أنّه «أسرع»، بحسب ما يقول «للأخبار»، وهو مشروع مرسوم لإنشاء هيئة وطنية مستقلّة لضحايا الاختفاء القسري. مشروع المرسوم هو أسرع بلا شكّ، لكن هل يخدم بشكل أفضل قضيّة المفقودين والمخطوفين؟ الاعتراض الأول تسجّله حلواني على تطرّق المرسوم إلى قضيّة المختفين قسراً، لا المفقودين. تقول: «وكأنّه علينا أن ننتظر ٣٠ سنة إضافية كي يولد مشروع ثانٍ يهتم بفئة المفقودين، وهي الفئة الأكبر عددياً والأشمل بمعناها (ينضوي المختفون قسراً ضمنها)».

أمّا المحامي نزار صاغية، فكانت له ملاحظات عديدة على مشروع المرسوم؛ إذ إنّه أولاً أنجزت الوزارة مشروع المرسوم الذي عرض على مجلس شورى الدولة لإبداء الرأي من دون أن تأخذ في الاعتبار مشروع القانون الذي قدّمته الجمعيات الممثّلة لذوي المفقودين. كذلك إنّ مشروع المرسوم لم يعرض على هذه الجمعيات لإبداء الرأي، بل تسرّبت مسوّدته إليهم، حتى إنّ الأجهزة الأمنية منعت ذوي المفقودين من الاعتصام أمام المجلس النيابي في ذكرى بدء الحرب اللبنانية في ١٣ نيسان الماضي للمطالبة بإقرار القانون. وفي ما يخصّ مشروع المرسوم نفسه، يقول صاغية إنّ المرسوم لا يرتّب عقوبات على من يخفي معلومات، كذلك فإنّه لا يضع أصولاً خاصة للتحقيق، وهو لا يتناول حقّ ذوي المفقودين بالتحقيقات المتّصلة بالتعرّف إلى مصير أقاربهم. هذا بالإضافة إلى أنه لا يتناول أيّ حق بالتعويض أو أي شكل من أشكال جبر الضرر، فضلاً عن أن اللجنة التي ينشئها مشروع المرسوم لا تتمتع بمعايير الاستقلالية اللازمة؛ إذ إنّها مؤسسة عامة تخضع لوصاية وزير العدل. أخيراً، وهو الأهم برأي صاغية، إنّ مشروع المرسوم خلا من أي قواعد أو إجراءات من شأنها ربط التذكّر والتعرّف إلى مصائر المفقودين بما يتطلّبه بناء المستقبل.

أمام كلّ هذه الاعتراضات والأسئلة، يبدو أنّ الوزير قرطباوي يريد أن يتمسّك فقط بما هو «أسرع»، أي المرسوم؛ إذ يقول إنّ «هؤلاء الأهالي انتظروا سنوات كثيرة من أجل حلّ من الدولة، والمرسوم يمكن أن يتحوّل مع الوقت إلى قانون. لا مانع عندي أبداً من إصدار قانون، لكن هذا الوضع الإنساني الذي بقي حتى الآن عالقاً من دون اهتمام، يحتاج إلى صيغة سريعة»، مضيفاً: «إنّ المرسوم يحاول أن يكشف مصير مخطوفين، لا أن يعاقب، وهناك قانون العقوبات الذي يحفظ هذا الدور».

لكن إن كان أهالي المفقودين قد انتظروا كل هذه السنوات، أفليس بإمكانهم أن ينتظروا قليلاً بعد، الحلّ الأجدى لا الأسرع؟! هذا على كلّ ما أتوا يطالبون به أمس في نقابة الصحافة. صاغية لا يكتفي بالاعتراض، بل يقدّم إلى جانب نقده لمشروع المرسوم مبادئ خاصة لمعالجة قضية المفقودين والمختفين قسراً، منها: معالجة قضيّتهم في مرسوم أو قانون واحد، الحق في معرفة الحقيقة، كما حقّ أفراد عائلة المفقود والمقربين من الاطلاع على المعلومات والمشاركة في التحقيقات، الحقّ في التعويض، بالإضافة إلى واجب قيام الدولة بالإبلاغ عن المعلومات المحفوظة لديها.